(٣)

خطاب إلى العالم الغربى:
أين العدالة والانصاف؟!(١)

إن العدل والعدالة هى مطلب البشر الأول فى كل العصور وفى ظل كل الحضارات الإنسانية . ومن ثم فلا عجب أن يكون موضوع العدالة وتحقيق العدالة والانصاف هو ما يشغل بال البشر اليوم خاصة فى ظل عصر العولمة وحوار الحضارات والثقافات بل وحوار الأديان. فالعدالة فى اعتقادى هى محور وجوهر الحياة الإنسانية، وهى المطلب الأساسى للانسان ليحيا حياة انسانية مستقرة منذ فجر التاريخ؛ فعليها قامت أول الحضارات الإنسانية فى مصر وبلاد مابين النهرين، وفى سبيلها قامت الحروب وتفجرت الصراعات بين البشر أفرادا وجماعات حتى داخل المجتمع الواحد. وكم كان رائعا أن يكتشف المصريون القدماء العدالة (معات أو ماعت) سر أسرار الاستقرار فى الحياة المدنية الإنسانية فيقدسونها لدرجة التأليه، وقد كانت ماعت (أى العدالة والنظام) عندهم هى الدولة والدولة هى ماعت؛ حيث لم توجد الدولة الا لتحقيق الماعت،

(١) كلمة ألقيت فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولى الذى عقد بجامعة كاسيل الألمانية فى مدينة كاسيل بالتعاون مع كرسى اليونيسكو للفلسفة فى العالم العربى، من ٧ ـ ٩ اكتوبر ٢٠١٤م.

والماعت يجب أن تتحقق ليصبح العالم قابلا للسكنى. وقد أجمعت كل صور الخطاب السياسى فى مصر القديمة من خطاب الملوك والوزراء إلى خطاب الشعب وخطاب الحكماء على ذلك بشكل لافت للانتباه؛ فالملوك يعتبرون أن وظيفتهم الأساسية هى تحقيق العدالة والنظام فى الدولة وحينما كان الحاكم ينجح فى ذلك يصبح هذا هو مصدر فخره ووسيلته للانتقال الآمن لحياة الخلود فى العالم الآخر، انظر مثلا لما تقوله الملكة حتشبسوت:

لقد مجدت الماعت التى يحبها الإله لأنى أعرف أنه يعيش منها

إنها أيضا خبزى، وإنى أشرب رحيقها

بكونى جسدا واحدا معه

لقد صاغت الملكة حتشبسوت فى هذه العبارات ـ على حد تعبير يان آسمان ـ البنية الثلاثية النظرية للدولة والسياسة المصرية المكونة من إله الشمس والملك والماعت؛ إذ أن الهيمنة وحكم العالم هو امتداد للخلق وامتياز خاص بالخالق رغم أنه يقتسمها مع ابنه الفرعون؛ فالإله هو المهيمن على الكون كله، وابنه الفرعون هو المهيمن على النظام الدنيوى الانسانى، والماعت هى المشترك بينهما فعن طريقها يتطابق الكونى مع الدنيوى وتتكامل الدائرتان المنفصلتان (يان آسمان، ماعت مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية، ترجمة د. زكية طبوزاده ود. علية شريف، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع بالقاهرة ١٩٩٦م، ص ١١٨-١٢٣).

واذا كانت تلك هى الرؤية الفلسفية العامة المفسرة لاستقرار الدولة

المصرية لألاف السنين، فإن واقع الحال كان يؤكد ذلك حيث إن الاستقرار وقوة الدولة كان يكمن فى وجود وتطبيق الماعت (العدالة) على الا واقع الحال كان يؤكد ذلك حيث إن الاستقرار وقوة الدولة كان يكمن فى وجود وتطبيق الماعت (العدالة) على الأرض، وكان غيابها يعنى أن تعم الفوضى ومن ثم التمرد والشكوى؛ وليس أدل على ذلك من شكاوى القروى الفصيح التى دلت على مدى وعى الشعب بحقوقه وقوته فى المطالبة بتحقيق العدل حتى لو كان مرتكب المظالم موظف كبير يعمل لدى حاجب الملك نفسه.

وقد برهنت برديات ايبوور، ذلك المفكر المصرى الذى عاش حوالى الالفين قبل الميلاد على أن حكماء مصر القديمة كانوا يتمتعون كذلك بحرية التفكير والنقد ورفض الظلم الذى يعانى منه الناس ويدمر البلاد. فلقد انتقد ايبوور أداء الملك فى عصره وأوضح له صور الفساد والظلم والفوضى التى يعانى منها الناس وطالبه باعادة الماعت ودفع الظلم ونادى بضرورة عودة الاستقرار والنظام العادل وتطبيق القانون حتى يتمكن الناس من العودة إلى ممارسة حياتهم السعيدة المستقرة على ضفاف النيل.

إن قوة القانون واحترامه فى كل صغيرة وكبيرة كان فيما يبدو أحد سمات الحكم والنظام السياسى فى مصر القديمة، ومما يدل على ذلك بوضوح ذلك الاحترام الذى كان الملوك يبدونه للقانون وتطبيقه بصرامة؛ ففى واقعتين شهيرتين رواهما لنا ديودور المؤرخ اليونانى الذى زار مصر عام ٥٩ قبل الميلاد نقلا عن الوثائق التى خلفتها الأسرة السادسة فى عصر بيبى الأول والأسرة العشرين فى عهد رمسيس الثالث،

نجد أن هذين الملكين العظيمين وبينهما أكثر من ألف عام يتعرضان لمؤامرة لقلب نظام الحكم وقتل الملك الجالس على العرش، بزعامة زوجة الملك فى الاولى واحدى نساء القصر فى الثانية وبمشاركة بعض رجال الحاشية، وقد أحال الملك فى الحادثتين الواقعة للتحقيق وأمر بأن يتولى القضاة هذا التحقيق بدون أى يتدخل من جانبه، وحث القضاة على تحقيق العدل بأن يأخذ كل متهم الجزاء العادل طبقا للجرم الذى ارتكبه. وقد دهش ديودور المؤرخ وتعجب من رباطة جأش هذين الملكين مؤكدا أنه كان بامكانهما قطع رقاب هؤلاء المتأمرين دون محاكمة ولكنهما لم يفعلا ذلك ولم تأخذهما روح الانتقام وفضلا أن يطبق القانون وتتحقق العدالة القانونية! (انظر فى كل ما سبق كتابنا: الخطاب السياسى فى مصر القديمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ١٩٩٨م).

هكذا كان الحال فى مصر القديمة صاحبة أول مدنية فى التاريخ الانسانى، احترام للقانون وحرص شديد على تطبيق العدالة باعتبارها روح الدولة وأساس الحياة المدنية.

وقد انتقلت هذه الروح الداعية إلى العدالة من مصر إلى بلاد اليونان حيث نادى فلاسفة اليونان بالعدالة واحترام القانون، وقد تأثر هؤلاء الفلاسفة وخاصة أفلاطون صاحب أول مذهب فلسفى فى السياسة جوهره نظريته فى العدالة التى وردت فى محاورة «الجمهورية»، لدرجة أن قال كرانتور أحد أقدم المعلقين على أعمال أفلاطون: أنه (أى أفلاطون) لم يكن مبدع هذه الأفكار التى تناولها فى الدولة وإنما نقلها عن النظم المصرية (نقلا عن: مارتن برنال، أثينا السوداء، الترجمة العربية تحت اشراف د. أحمد عتمان، نشرة المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة ١٩٩٧م،

ص ٢١٥). ولقد أدرك أرسطو أول علماء وفلاسفة السياسة المحترفين أن العدالة والقانون هو مايميز الحياة الإنسانية عن الحيوانية ويجعلها تبلغ أفضل كمالاتها، فإن خالف الإنسان القانون والعدالة صار أشر الحيوانات جميعا (كتاب السياسة ـ ك٣ ـ ب٧ ـ فقرة ٢).

وقد ظلت العدالة والحلم بالدولة العادلة ونظام الحكم العادل هو مطلب البشر منذ ذلك التاريخ البعيد فى الحضارات الشرقية والغربية حتى يومنا هذا، وقد قامت كل الثورات الإنسانية وفى كل الدول وعلى كل النظم السياسية طلبا للعدالة والمساواة والحصول على الحريات. ولم يشهد العالم الغربى هدوءه النسبى الا بعد تحقيق هذه المطالبات التى كافح من أجلها الناس وعبر عنها خير تعبير فلاسفة عصر التنوير من جون لوك إلى فولتير وروسو وكانط فى ظل نظام سياسى واقتصادى ليبرالى يحافظ على الحريات ويتيح التنافس فى ظل قوانين عادلة تحفظ للجميع حقوقهم وتتيح لهم المشاركة فى بناء أنفسهم ودولهم وتحقيق التقدم والتطور المطردين. لقد استقرت أوربا شيئا فشيئا حينما نجحت فى ابتداع النموذج الجديد للدولة الديموقراطية الساعية إلى جعل قيم الحرية والعدالة والمساواة حقوقا مكفولة للمواطن تحافظ عليها الدولة وينعم فى ظلها الأفراد، وقد صدرت ذلك النموذج لأمريكا ومن شاء من دول العالم الأخرى.

وقد كان المأمول بعد بلورة نظام عالمى جديد تمثله الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية المختلفة وما صدر عنها من اعلانات واتفاقيات متتالية لحقوق الإنسان والحفاظ على الحريات والحقوق أن تسود صور العدالة المختلفة عالم البشر جميعا دون تمييز، لكن واقع الحال كشف عن

صورة مغايرة تماما، حيث اجتاحت الدول الأوربية بلدان العالم الثالث واستعمرتها استعمارا استيطانيا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وها هى الآن تساند أمريكا فى عهد الاستعمار الجديد،سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. لقد تساندت الدول الغربية مجتمعة ـ بغياب العدالة على المستوى الدولى بقصد أو بدون قصد ـ فى تأجيج الصراعات والحروب فيما بين دول العالم الأخر وخاصة فى المنطقة العربية، وحتى بين فرقاء القطر الواحد، صراعات عرقية ودينية وطائفية لدرجة أصبحت معها المنطقة أشبه بفضاء مفتوح على مصراعيه للحروب والصراع والقتل والتدمير، والطريف أن كل من يشارك فى هذه الصراعات والحـروب يدعى أنه يخوضها من أجل الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على حقوق الأقليات الدينية والعرقية والطائفية وماشابه! ويتم كل ذلك تحت بصر الغرب وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية التى نصبت نفسها راعية للحريات وحقوق الإنسان فى كل مكان على كوكب الأرض فى حين أننا نعلم جيدا أن هذه العصابات والطوائف والأقليات المتطرفة إنما وجدت ونمت وتسلحت تحت بصرها وبرعايتها لتحقيق أهدافا معينة ولكن سرعان «ما ينقلب السحر على الساحر»!!

والسؤال الذى ينبغى أن يثار من منظور فلسفى وانسانى شامل هو: «هل ما يسود العالم اليوم مما نسميه «النظام العالمى الجديد بزعامة هذه القوة المهيمنة ـ أمريكا» يمكن أن نعتبره نظاما عالميا عادلا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؟!

إن الحقيقة الواضحة أمامى هى أنه ليس كذلك؛ فنحن أمام نظام عالمى يدعى نظريا مالا يطبقه عمليا، فأنتم أيها الغربيون قادة العالم اليوم

وعليكم يقع عبء تحقيق العدالة وفرض النظام العادل لكنكم عادة تقولون مالا تفعلون؛ إذ أن قيم العدالة والمساواة والحريات لا نرى لها أثرا فى الواقع إلا لديكم وبين مواطنيكم، ولايهم مايحدث للبشر فى الجانب الأخر من العالم حيث الفقر والبطالة والجوع ونقص الخدمات التى توفر الحد الأدنى من الحياة الآدمية، فهم بالنسبة لكم بشر نعم، لكنهم ليسوا كالبشر!! إن الحديث عن الحقوق لديكم دائما ما يرتبط عمليا بمواطنيكم ولاينسحب على بقية البشر؛ فمن حقكم الريادة والسيادة، من حقكم أن تسودوا وتتقدموا وتحققوا كل الخير لأنفسكم، لكن ليس واجبا عليكم أن تتقاسموا هذه الخيرات مع بقية العالم ناسين أن موارد العالم هى من الجميع وينبغى أن يرتد خيرها على الجميع وليس على مجموعة من البشر دون الآخرين أيا كان هؤلاء أو أولئك! إن خيرات العالم ومسببات الرفاهية والتقدم ينبغى أن تكون قاسما مشتركا بين الجميع لأن ماحققه الغرب من تقدم فى العصر الحديث إنما الفضل فيه يرجع لهذا الجانب الآخر من العالم الذى تطلقون عليه الآن بكل بساطة ـ وهذا عين التمييز العنصرى ـ العالم الثالث أو حتى الرابع!!

أين العدالة والمساواة فيما يصدر من قرارات وأفعال جائرة وظالمة ازاء هذا العالم الآخر الذى تتهمونه بالتطرف والغلو، والحقيقة أنكم السبب المباشر فى غلوه وتطرف بعض أبنائه؟! أين العدالة والمساواة فى هذه القوانين والاتفاقيات الاقتصادية الجائرة التى شطرت العالم شطرين؛ أحدهما غنى يتمتع بكل الخيرات والحقوق والحريات والآخر فقير ومحروم مما يقيه شر الجوع والعطش ومما يحميه من برد الشتاء وحر الصيف؟! أين تلك القوانين العادلة والأصوات المدافعة عن حقوق

الإنسان بينما لايزال فى العالم هناك شعب يعيش تحت الاحتلال المباشر مغتصبة أرضه ومنتهكة كل حقوقه هو الشعب الفلسطينى؟! وما أن يثور وينتفض طلبا لأبسط حقوقه فى الحياة وحرية الحركة وبقية مطالبه الأساسية فى الوجود وممارسة الحياة السوية نقسوا عليه ونتهمه بالتطرف والارهاب لأنه وللأسف أطلق بعض الصواريخ تجاه الدولة المحتلة التى انتهكت كل هذه الحقوق ضاربة عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف والقرارت الدولية، وكأن هذا الاستثناء الذى حصلت وتحصل عليه دائما دولة اسرائيل بفضل الدعم الأمريكى والغربى سيظل إلى الأبد!!

متى إذن نحيا حياة العدالة الإنسانية الشاملة التى نادى بها الرواقيون قديما وفلاسفة التنوير حديثا وعبر عنها ميثاق الأمم المتحدة فى ديباجته الشهيرة؟! متى يتساوى البشر فى الحقوق والواجبات والاستمتاع بالخيرات والحياة الآمنة المستقرة أيا كان لونهم وأيا كان جنسهم وأيا كان المكان الذى يعيشون فيه على الأرض، تلك الأرض التى خلقها الله لتسعد بسكناها كل البشر فإذا مواردها وخيراتها مقصورة على بعض البشر دون الآخرين؟! متى تتحقق العدالة بصورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البشر، ومتى يتحقق انصاف البشر للبشر ويتساوى مواطنو العالم فى جميع النواحى؟!

يرى جون رولز صاحب كتاب «العدالة انصاف «أنه لكى تتحقق العدالة المنصفة لابد «أن يكون الأطراف نظراء فى الوضع الأصلى.. وهذا يعنى أن يكون الجميع متساوين فى جميع النواحى عندما تكون المسائل مختصة بالعدالة الساسية الأساسية أى يكونون حائزين على قدر كاف من القوى المطلوبة ذات الصلة بشخصيتهم الأخلاقية وعلى قدرات أخرى

تخولهم تعاونا طبيعيا ومكتملا على مدى الحياة.. وبخلاف ذلك لايكون الوضع منصفا للمواطنين الأحرار المتساوين» (الترجمة العربية لحيدر حاج اسماعيل، المؤسسة العربية للترجمة ببيروت ٢٠٠٩م، ص١١١).

إننا فقط نطالب بأن ما يقوله رولز هنا لا ينبغى أن يقتصر على مواطنى دولة ما فى مكان ما من العالم، بل ينبغى بموجب مبدأ الأخوة العالمية والمساواة بين البشر أن يكون مطبقا بين كل البشر أيا كان لونهم أو جنسهم أو المنطقة التى يسكنونها من العالم!